541 إصابة جديدة بـ «كورونا» منها 283 مواطناً

«الصحة»: أجرينا 3298 مسحة مخبرية والإجمالي تجاوز 346 ألفاً

أعلنت وزارة الصحة أمس تعافي 616 إصابة من مرض (كوفيد19–) خلال الـ24 ساعة قبل الماضية في دولة الكويت ليبلغ إجمالي عدد حالات الشفاء من المرض 29512.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة بهذا الشأن.

كما أعلنت الوزارة تسجيل 541 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد (كوفيد 19) خلال الـ24 ساعة قبل الماضية ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 38074 حالة في حين تم تسجيل حالتي وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى امس 308 حالات.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لهم.وأوضح السند أن حالات الإصابة ال541 السابقة تضمنت (283 حالة لمواطنين كويتيين) بنسبة بلغت 31ر52 في المئة و(258 حالة لغير الكويتيين) بنسبة بلغت 68ر47 في المئة.

وأضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع (153 بمنطقة الأحمدي الصحية) و(145 بمنطقة الفروانية الصحية) و(100 بمنطقة الجهراء الصحية) و(79 بمنطقة حولي الصحية) و(64 بمنطقة العاصمة الصحية).

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد ذكر أنها جاءت بواقع 35 جليب الشيوخ و31 الفروانية و22 الصليبية و19 العارضية و18 الفردوس و17 الفحيحيل.

د. عبدالله السند متحدثا

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 188 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد 19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8254 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة قبل الماضية 45 شخصا بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة قبل الماضية بلغ 3298 مسحة مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 346325 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

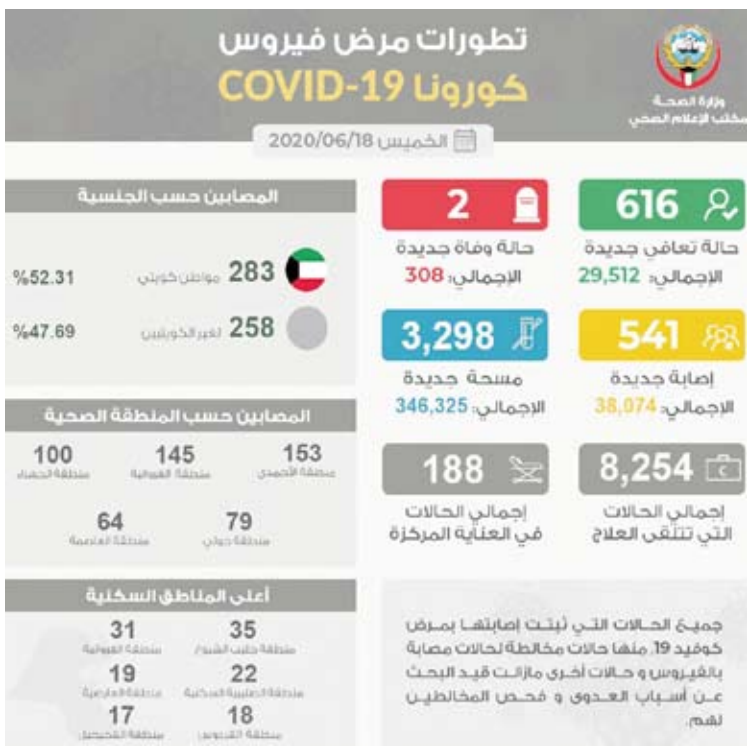

تطورات الإصابة بمرض كوفيد19

مستشفى العدان: علاج ناجح لأول حالة كورونا لدى الأطفال بتقنية «الإيكمو»

حققت مستشفى العدان إنجازا بإجراء ناجح لأول حالة للرئة الصناعية الخارجية (الإيكمو) للأطفال في دولة الكويت لعلاج طفلة تبلغ من العمر ثماني سنوات كانت بحالة حرجة جراء إصابتها بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19–). وقال مدير منطقة الأحمدي الصحية الدكتور أحمد الشطي إن هذه الحالة تعتبر من النوادر إذ يوجد عدد محدود في العالم من الأطفال المصابين بمرض (كوفيد19–) ممن تلقوا العلاج عن طريق تقنية (الإيكمو) بنجاح.

وأضاف الشطي أنه تم إجراء العملية على أيدي رئيس وحدة العناية المركزة فى مستشفى العدان الدكتور محمد شمساه وفريق (الإيكمو) من قسم التخدير والعناية المركزة للبالغين في المستشفى ذاته معربا عن اعتزازه بالكوادر الوطنية التي حققت هذا الإنجاز بكفاءة واقتدار وتنسيق عال وسط الدعم الكبير لمشروع (الإيكمو) منذ بداياته من وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح ووكيل الوزارة الدكتور مصطفى رضا.

وأوضح الشطي أن خدمة (الإيكمو) للبالغين تتوفر فى العناية المركزة منذ عام 2017 إذ تم استخدام هذه التقنية والخدمة لطفلة في الثامنة من عمرها كانت تعاني جراء التهاب حاد فى الرئة ومتلازمة ضائقة الجهاز التنفسي الحاد نتيجة إصابتها بمرض (كوفيد19–).

وأوضح أن الطفلة تعرضت لهبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية مما استدعى وضعها على جهاز الرئة الصناعية وتم إنعاشها بنجاح واستمرت في حالة حرجة فترة أسبوعين فى العناية المركزة إلى أن تعافت الرئة بشكل كبير وتم رفع جهاز الرئة الصناعية الخارجية (الإيكمو) عن الطفلة ثم نقلها إلى العناية المركزة للأطفال فى مستشفى العدان لاستكمال علاجها وتم رفع جهاز التنفس الصناعي عنها بنجاح أيضا وهي حاليا فى حالة مستقرة.

ولفت إلى أنه أشرف على علاج الطفلة فريق مشترك من أطباء العناية المركزة للبالغين المتخصصين فى خدمة (الإيكمو) في مستشفى العدان برئاسة رئيسة القسم الدكتورة هدى الفودري ورئيس وحدة العناية المركزة الدكتور محمد شمساه وأطباء العناية المركزة للأطفال فى المستشفى برئاسة الدكتور سلمان الطوالة كما شارك فى علاج الطفلة أيضا فريق متكامل من اختصاصيي العلاج الطبيعي والتغذية بالإضافة إلى فريق تمريضي متخصص ب(الإيكمو).

وشدد على سعي وزارة الصحة إلى التوسع فى تقديم خدمة (الإيكمو) بحيث تشمل المرضى الأطفال والأطفال الخدج الذين يعانون جراء فشل حاد في الجهاز التنفسي والذي لا يمكن علاجه بالطرق التقليدية وسيعطى هذا النوع من العلاج فرصة جديدة للحياة للعديد من مرضى الحالات الحرجة فى العناية المركزة في جميع مستشفيات دولة الكويت.

بنك الدم: منصة إلكترونية لتسجيل متعافي «كورونا» للتبرع بالبلازما المناعية

أعلنت مدير إدارة خدمات نقل الدم في وزارة الصحة ريم الرضوان، إطلاق منصة إلكترونية لتسجيل المتعافين من مرض كورونا، للتبرع بالبلازما المناعية عبر الرابط: https://btas-kw.org/ccpdonation/، مشيرة إلى تخصيص غرف للتبرع في بنك الدم المركزي بالجابرية، ومركز الشيخة سلوى صباح الأحمد بمنطقة الصباح لاستقبالهم

وذكرت الرضوان في تصريح صحافي أن هذه المنصة تهدف إلى تسهيل عملية التبرع بالبلازما، والتأكد من مدى قدرتهم على التبرع، تزامناً مع زيادة أعداد المتعافين من المرضى في الأيام السابقة، بحيث بلغ عدد المتعافين أكثر من المصابين.

وبينت أن المتعافين سيتمكنون من تسجيل بياناتهم الصحية والتحقق من التاريخ المناسب للتبرع، حسب تاريخ تعافيهم من الفيروس، وأن الاجسام المضادة في البلازما الخاصة بدم المريض المتعافي، تبدأ بالظهور من اليوم الـ14 بعد الإصابة وتكون في الذروة في اليوم الـ28، منوهة بأنه يمكن خلال هذه الفترة التبرع بأكثر من مرة.

د.ريم الرضوان

«الحركة التقدمية»: يجب ألا تتحمل الطبقة الوسطى تكلفة الإصلاح المالي

أصدرت الحركة التقدمية الكويتية بيانا علقت فيه على مشروع الحكومة للإصلاحات ومقترحات تمويل الميزانية، مؤكدة أنه بعيداً عن لعبة بعض الاستجوابات النيابية السمجة ودوافعها وصلتها بالخلافات البينية داخل أطراف السلطة والحلف الطبقي المسيطر، فإن ما يعنينا هو التوقف أمام ما تكشّف من توجهات خطرة لدى مجلس الوزراء لاعتماد مذكرة وزارة المالية التي تحمل عنوان «الإصلاحات ومقترحات تمويل الميزانية»، وسبق أن قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 4 يونيو 2020 تكليف الجهات المعنية بإنجاز تقرير بشأنها لاعتماده خلال اسبوعين، أي خلال هذه الأيام القليلة، ذلك أن هذه الإصلاحات المزعومة ومقترحات تمويل الميزانية المطروحة إنما تهدف بالأساس إلى تحميل الفئات الشعبية من عمال وموظفين ومتقاعدين ومواطنين من أصحاب الدخول المتدنية والطبقة الوسطى العبء الأكبر في معالجة عجز الميزانية وما يسمى الإصلاح المالي، وذلك على حساب مكتسباتهم وحقوقهم ومستوى معيشتهم، وهذا ما يتضح في المقترحات المطروحة، وأبرزها:

1 – إعداد مشروع قانون في شأن ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبة غير عادلة اجتماعياً سيدفعها المستهلك زيادة على فاتورة الشراء بغض النظر عن مستوى دخله.

2 – إعداد مشروع قانون يسمح للحكومة بزيادة أسعار الرسوم والخدمات، واستحداث رسوم جديدة، وذلك عبر تعديل القانون رقم 79 لسنة 1995 الذي يمنع الحكومة من زيادة أسعار الرسوم والخدمات الحالية إلا بقانون، لأن الحكومة تريد إطلاق يدها عبر المراسيم والقرارات الوزارية لزيادة الرسوم وأسعار الخدمات وفرض رسوم جديدة، وتقدّر تكلفة هذه الزيادات على الناس بقيمة مليار و200 مليون دينار.

3 – تحميل الموظف زيادة قسط التأمينات بنسبة 5 في المئة جديدة مقابل خفض قسط الحكومة بهذه النسبة، وقيمة هذه النسبة تصل إلى مئة مليون دينار.

4 – رفع رسوم استهلاك الكهرباء والماء من دون استثناء السكن الخاص للمواطنين لتحصيل مبلغ 500 مليون دينار إضافي من المواطنين.

5 – خفض عدد الطلبة المبتعثين إلى الخارج، وزيادة المعدل المطلوب للابتعاث.

6 – حرمان موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للحكومة من الزيادات والترقيات السنوية. وهذا انتقاص صارخ من مكتسبات اجتماعية وحقوق وظيفية وزيادة في تكاليف المعيشة ستتحملها الفئات الشعبية والطبقة الوسطى، بينما نجد في المقابل فإن الحكومة تذر الرماد في عيون الشعب عندما تطرح مقترحاً يتيماً ومخففاً يتصل بطبقة كبار الرأسماليين، يتمثّل في فرض ضريبة بنسبة 5 في المئة فقط على صافي أرباح الشركات والمؤسسات الخاصة، ليس على الدخل، وهذه الضريبة المخففة ليست كما تحاول الحكومة ايهام الناس بها على أنها الضريبة التصاعدية على الدخول الكبيرة للشركات والأثرياء والمضاربين التي هي الضريبة المستحقة لتمويل الميزانية العامة للدولة.

وأضاف البيان: إننا في الحركة التقدمية الكويتية نعلن رفضنا لهذه المقترحات الحكومية المنحازة ضد الفئات الشعبية والطبقة الوسطى، ونكرر موقفنا الواضح والمعلن بأن خفض الإنفاق الحكومي وزيادة مصادر تمويل الميزانية أمور مستحقة ولكن عبر معالجات وحلول، توقف أولاً الهدر والتنفيع والفساد والحد من المبالغة في تسعير المناقصات والعقود الحكومية وضبط الأوامر التغييرية... وتحمّل ثانياً القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، والمساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة عبر فرض ضرائب تصاعدية جدية على الدخول الكبيرة للأثرياء والبنوك والشركات الرأسمالية الكبرى المساهمة والخاصة وعلى المضاربين في العقار والأسهم.

«الصحة» تسمح للقطاع الأهلي بإجراء الجراحات الطارئة

أصدرت وكيلة وزارة الصحة لقطاع العمل الأهلي فاطمة النجار تعميما بتحديث إجراءات العمل في القطاع، تمهيدا للعودة التدريجية للعمل وتماشيا مع تحديث إجراءات العمل في مرافق وزارة الصحة.

وتضمن التعميم استمرار إجراء الجراحات الطارئة، والسماح بجميع الإجراءات الجراحية الاختيارية التي تجرى تحت التخدير الموضعي شريطة ألا تكون من ضمن الجراحات التي تستدعي تغيير الإجراء إلى التخدير العام وألا تستدعي حجز أو نقل دم، ويستثنى من ذلك عمليات شفط الدهون الموضعية، فلا يسمح بها في هذه المرحلة.

كما تضمن التعميم السماح بالإجراءات العلاجية أو التجميلية (غير الجراحية) والمناظير والأشعة التداخلية والإبر العلاجية في المفاصل، إضافة إلى تأجيل جميع الإجراءات الجراحية المزمع القيام بها تحت التخدير العام أو التي تحتاج إلى نقل دم إلى اشعار أخر.

فاطمة النجار

«البيئة»: «الامتثال البيئي» منصة لتسريع الخدمات إلكترونياً

أطلقت الهيئة العامة للبيئة الكويتية منصة الامتثال البيئي الالكترونية بهدف تسريع إجراءات الخدمات التي يقدمها قطاع الرقابة البيئية بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة وعلى رأسها الإدارة العامة للجمارك ووزارة الداخلية والهيئة العامة للصناعة.

وقالت نائب المدير العام لشؤون الرقابة البيئية بالهيئة سميرة الكندري امس إن المنصة تعمل على تقليص الدورة المستندية وإلغاء الإجراءات الورقية وإلغاء التعامل المباشر مع الجمهور وذلك التزاما بقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وأوضحت الكندري أن المنصة تشمل أربعة أنظمة إلكترونية الاول نظام الافراجات الكيميائية الالكتروني الذي يعمل على خدمة العملاء لتخليص الافراج عن شحنات المواد الكيميائية الصادرة والواردة والمستخدمة في جميع قطاعات الدولة وذلك بالربط المباشر مع الإدارة العامة للجمارك.

وأضافت أن النظام الثاني هو تراخيص الأوزون الالكتروني الذي يمنح التراخيص للمواد المستنفذة والأجهزة والمعدات والتكنولوجيات المعتمدة عليها وبدائلها الداخلة في مكيفات الهواء والثلاجات والإيروسولات وفي تنظيف أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات بمذيبات مستنفدة للأوزون وذلك عبر الربط الآلي مع الإدارة العامة للجمارك.

وبينت أن النظام الثالث هو تقييم المردود البيئي والاجتماعي الالكتروني إذ يمنح التصاريح البيئية للمنشآت والحرف الصناعية وذلك بالربط الآلي مع الهيئة العامة للصناعة ويأتي تنفيذا لنص المادة (16) من قانون حماية البيئة التي تنص على ضرورة أخذ موافقة الهيئة العامة للبيئة قبل مزاولة أي نشاط صناعي أو تنموي.

وأفادت أن النظام الأخير هو تأهيل الأنشطة البيئية الالكتروني الذي يختص باعتماد وتجديد المكاتب الاستشارية والمختبرات البيئية ومختبرات فحص المواد الكيميائية والمكاتب الهندسية الخاصة بتصميم غرف التدخين.

وأوضحت أن هذا النظام يتيح لأصحاب المكاتب الاستشارية البيئية والهندسية والشركات البيئية تقديم طلباتهم وتعبئة البيانات إلكترونيا تنفيذا لنص المادة (17) من قانون حماية البيئة.

وذكرت الكندري أن المنصة تمكن المستفيدين من دفع الرسوم إلكترونيا نتيجة تخليص المعاملات الخاصة بالإفراج الجمركي عن شحنات المواد الكيميائية الصادرة والواردة وكذلك دفع الرسوم اصدار التصاريح للمشاريع الصناعية والحرفية واصدار تراخيص الأوزون واصدار الشهادات البيئية لاعتماد المكاتب والشركات الاستشارية البيئية.

وأشارت إلى أن هذه المنصة تتميز بدرجة عالية من الشفافية إذ تسمح للمعنيين بمتابعة المعاملات الخاصة بهم ومعرفة القرارات التي اتخذت والإجراءات التي اتبعت بشأنها.

وقالت إن منظومة الامتثال البيئي ستعزز قدرة الهيئة على قياس درجة امتثال الدولة أمام المجتمع الدولي فيما يخص العديد من الاتفاقيات االدولية البيئية مثل اتفاقية (روتردام) وبروتوكول (مونتريال) التابع لاتفاقية (فيينا) لحماية طبقة الأوزون واتفاقية (بازل) والأجندة العالمية للعام 2030 التي تحتضن أهداف التنمية المستدامة.

وأضافت أن المنصة جاءت بعد عمل وجهد متواصل بالتنسيق مع تلك الجهات ومع مركز نظم المعلومات التابع لقطاع الشؤون الإدارية والمالية في (البيئة) لتفعيل الربط الآلي بما يحقق الالتزام بقانون حماية البيئة والمعاهدات والاتفاقيات البيئية التي صادقت عليها الهيئة العامة للبيئة.

سميرة الكندري